

قراءة في أدبيات التنمية الفلسطينية



وسيم أبو فاشة

أستاذ مساعد - دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية - جامعة بيرزيت

مقدمة

للتقدم والحدثة، وبشكل أكثر دقة، هيمنة الأيديولوجيا الرأسمالية والنيوليبرالية. وعلى هذا، فإن الخطاب المهيمن حول التنمية -فكراً وممارسة- يشكل حلقة من حلقات أيديولوجية أوسع، لضمان التوسع الرأسمالي.

وفي مقابل هذا الخطاب التنموي المهيمن، هناك محاولات شتى لتحديه، وتقديم بدائل «ممكنة» قادرة على الاشتغال في سياقات العولمة العالمية. إلا أنها -لآن- لم تستطع تسجيل نجاحات كبيرة، في ضوء هيمنة النموذج الرأسمالي واقعياً، ولقدرة الخطاب/ الفكر المهيمن على استيعاب النقديتات المقدمة، بانتقاء جزء من متضمناتها وإعادة تفسيرها، بما يلائم النظام القائم. الأمر الذي يجعل من مهمة إعادة مفهومة التنمية، مسألة في غاية الدقة والتعقيد والأهمية، وليست مجرد نشاط فكري- نقدي، خاصة أن التنمية وأياً كان تعريفها، تتشكل داخل مجموعة متشابكة من العلاقات والتفاعلات المادية، والقوى المتصارعة.

تسعى هذه الورقة لمراجعة الأدبيات من منحنى آخر، يركز على بضع قضايا شكلت هما

يبدو مفهوم التنمية، تماماً كتطبيقها، أحد أكثر المواضيع إشكالية، وتخضع لكثير من المقاربات، لدرجة ربما تقود دارسيها لاستنتاج بأن ما يطلح عليه «تنمية» قلما يتحقق على أرض الواقع، إلا ضمن تكييفات مفهومية اختزالية، تسند ظهرها على بعض المؤشرات التي يمكن حصرها وقياسها. يقول غوستافو استيفا في قاموس التنمية ما نصه: «تحتل التنمية، وبشكل لا يصدق، بكوكبة كبيرة من الحمولة الدلالية، ولا يوجد شيء في العقل الحديث يمكن مقارنته معها كموجه للفكر والسلوك، لكن في الوقت نفسه، فإن عدداً قليلاً من الكلمات الهشة والضعيفة والعاجزة عن إضفاء مضمون متماسك لها».

غير أن حالة الغموض تلك، ربما تكون قد أغنت المفهوم، وما يبنى عليه من ممارسات، بمحاولات شتى لتحقيقه في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لكن ما يمكن المحاجبة حوله هنا، أن غالبية ما يمكن اعتباره نظرية للتنمية في العقود الأخيرة، استمد جزءاً جليلاً من فحواه وتجلياته، من القيم الغربية

المتقدمة (الغربية، أو الشمالية)، للبلدان النامية (أو الأقل نمواً، أو الفقيرة)، أو لدول الجنوب (أو العالم الثالث). ومن الواضح أن المضامين التي يعكسها التعريف العام الآنف (والذي تشتق منه غالبية تعريفات التنمية)، تحمل الأبعاد الغائية والمؤسسية للتنمية، دون أي تحديدات تفصح عن المضامين الحقيقية للمفهوم. بهذه العمومية، تصبح التنمية، أكثر من مجرد مسعى اقتصادي-اجتماعي، بل: «تصور للواقع، وأسطورة لسلوى المجتمعات وراحتها، وإطلاق للمشاعر المحفوفة بالأمال العريضة» كما يعبر فولفانغ ساكس.

وربما يزيد من التعقيد هنا، أن التنمية لا يمكن فصلها عن شبكة مفاهيمية متداخلة معها، دلالية وواقعية، كالنمو والتقدم والرفاه والعدالة الاجتماعية، بل تتسع تلك الشبكة حتى لمفاهيم غير مرغوب بها على حد تعبير استيفاً. ولعل جلاء مفهوم التنمية، لا يتم دون تحليل هذه الشبكة المفاهيمية، التي تكشف علاقات القوة والهيمنة، وحتى الاستغلال، التي تؤسسها وتشرعنها تفسيرات معينة للتاريخ، مضافة معنى ما للتنمية، أحدها بالضرورة، يأخذ ناصية المفهوم ليكون أداة بيد السلطة السياسية.

التنمية: المقاربات المهيمنة

استخدم مصطلح الدول المتخلفة، للإشارة لدول جنوب الكرة الأرضية، لأول مرة في العام

بحثياً، وأرضية للجدال حول التنمية فلسطينياً، هذا من ناحية معرفية، أما من ناحية عملية، فلها أهميتها الخاصة، كونها، تؤشر للقضايا الأكثر حسماً في إعادة بناء الرؤية والممارسة التنموية، ضمن مشروع وطني تحرري. هذه القضايا هي: أولاً، إعادة إدغام التنموي بالسياسي تحت عنوان «السياسي الصهيوني، واللاسياسي الفلسطيني»، ثانياً، الأطراف المنخرطة والمتواطئة في الرؤى والممارسات المشوهة للتنمية الفلسطينية تحت عنوان «المواجهة المركبة: الاحتلال، التدخل الدولي، الفئات الطفيلية»، ثالثاً، تحديد عناصر البديل التنموي (المقاوم، الوطني، التحرري)، تحت عنوان «من البديل الشبدي إلى الظفر بمكوناته»، وأخيراً ما المطلوب من التنمية فلسطينياً، ومن الشرائح المجتمعية المؤهلة والمؤتمنة على حمل هذا المشروع، تحت عنوان «التنمية المنشودة حاملة ومحمولة».

ما التنمية؟

عادة ما تستخدم كلمة التنمية، للتعبير عن الرغبة أو الحاجة إلى توسيع نطاقات الحصول على الاحتياجات الأساسية؛ كالعليم، والصحة، والسكن، وغيرها. ويتم تحقيقها - أيضاً بحسب الدراسات الرائدة- من خلال إحداث تغييرات مؤسسية وهيكلية، تطال بنى الدولة (كاللامركزية والديمقراطية والحكم الرشيد)، أو بتوفير مساعدات مالية من قبل البلدان

أن الاقتصاد السياسي الناشئ برمته، الذي يرى التقدم اتجاهاً طبيعياً للتاريخ والاقتصاد، يستبطن فهماً - لا فكاك منه - بأن العالم كله، لا خيار لديه، إلا السير على خطى الدول الغربية المتقدمة.

في خمسينات القرن العشرين، ومع نهاية حقبة الاستعمار الكلاسيكي، سيشهد علم الاقتصاد والتنمية، تحولاً رئيساً يتعلق بتحديث المستعمرات السابقة، والتي بطبيعة الحال - أيضاً - سيكون عليها تحديد ولاءاتها في مرحلة الحرب الباردة. لكن النضوج الفعلي للنظريات الاقتصادية والتنمية، تحقق في العقدين التاليين. حيث يمكن تصنيف تلك النظريات، ضمن أربعة تيارات رئيسة، هي: (1) اقتصاديات التنمية، والتي تتضمن طيفاً واسعاً من المقاربات، كالمؤسسية، والكلاسيكية الجديدة، والبنوية. (2) نظريات الاقتصاد السياسي، والتي تضرب جذورها في عمق الفكر الماركسي، وتتضمن نظريات النظام العالمي، والتبعية. (3) التنمية السياسية، التي تركز على بناء الدولة. وأخيراً (4) نظرية التحديث الاجتماعي المستمدة من كتابات ماكس فيبر، والتي تركز على القيم والسلوكيات الاجتماعية الصحيحة الضرورية للتنمية.

ورغم أن نظريات النظام العالمي والتبعية، شكلتا تحدياً نقدياً لنظرية التحديث الاجتماعي، وللنماذج المهيمنة بشكل عام، إلا أنها تلتقي

من قبل الرئيس الأمريكي ترومان، والذي اعتبر - أي المصطلح - من قبل عديد من مفكري التنمية، تدشيناً لحقبة جديدة من «التنمية» والتدخل. والأهم، أن ذلك الاستخدام، قد انتهى لأن يعيد ضحايا التنمية تعريف أنفسهم، وفق هذا المعنى، وشروطه. وبغض النظر عما إذا كانت هذه النقطة التاريخية بالذات، بداية لحقبة تنموية جديدة، فإن كثيراً من المفكرين، يلتقون عند ربط نظرية التنمية ومضامينها بالاقتصاد الرأسمالي من جهة، وبدخول التطورية إلى حقل العلوم الاجتماعية من جهة أخرى.

وعلى ذلك، يعتبر ليز أن النظريات التنموية، ولدت في أحشاء التطور الرأسمالي، معتبراً أن تصور ماركس عن التاريخ، وارتباط تقدمه بأنماط الإنتاج، يمثل نواة أولى لنظرية التنمية. كما يندرج تفكير آدم سميث في كتابة ثروة الأمم ضمن نفس الخانة التأسيسية، حيث تحدث عن التقدم في التاريخ، بوصفه ضرورة، وتعبيراً عن الميول الطبيعية للإنسان. وبذا يمكننا أن نرى الالتقاء بين كل من ماركس وسميث باعتبار التنمية عملية طبيعية في التاريخ، وفي القلب منها الأبعاد الاقتصادية، التي طبعت لغة الحياة اليومية للناس بمفرداتها، كالإنتاج والعمل والسوق. وبطبيعة الحال، فإن هذه التحولات الاقتصادية الجذرية، تطلبت تحولات على مستوى الفرد والمجتمع ككل بما يتواءم وحركة رأس المال. لكن لنا أن نلاحظ هنا،

الجديدة على سبيل المثال، تفترض أن التنمية تتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الرأسمالي، إلى جانب القيم المعززة كالديمقراطية والتنافس الفردي. ولعل الأهم، فيما ينبغي الالتفات إليه، هنا، أن التسليم مع هذه النظريات بتقدم خطي-حتمي للتاريخ، دون الأخذ بالاعتبار تعقيداته، وخصوصياته، سيفضي إلى تجاهل أنماط إنتاج تقليدية، أو اعتبارها عقبة في وجه التنمية «الحقيقية»، ناهيك عما تؤديه النمذجة على الصعيد الفكري، من معرفة سلطوية، تسعى لإسكات أي وقائع وإمكانات بديلة، خارج الدول الغربية الرأسمالية.

لاحقاً، برزت النيوليبرالية، التي باتت واحدة من أقوى الأيديولوجيات التي أسهمت في إعادة صياغة وتوجيه الممارسات التنموية في العالم. والتي نستطيع رصد مفاعيل سياساتها منذ ثمانينات القرن المنصرم. في غمرة هذا الصعود النيوليبرالي، تراجعت الرؤى التنموية التقليدية، لتصبح فكرة تدخل الدولة -تنمويًا- لإجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي، بما فيها خطط التنمية الوطنية كالرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، فكرة قديمة، ينبغي اجتثاثها، لإفساح المجال للبديل النيوليبرالي المتمثل أساساً بتعزيز قوة وحرية السوق.

التنمية: رؤى بديلة

منذ مطلع الثمانينات، شهدت نظريات التنمية

معها في نقطتين أساسيتين؛ خطية التاريخ، وحتميته. الأمر الذي وقف أمامه ملياً مفكرون عديدون، مستنتجين أن هذه النظريات، وعلى اختلاف منطلقاتها وغاياتها، إلا أنها تؤكد على ثلاث نقاط: (1) أن التحديث يشكل القوة الوحيدة القادرة على تدمير البنى والعلاقات القديمة، مهما كانت التكلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية. (2) أن عملية التحديث، وبرغم تعدد أبعادها، تكاد تنحصر في الشكل الرأسمالي، وخاصة عبر مؤسسة عناصر الاقتصاد الرئيسة كالعمل والملكية، وحتى القيم الحدائية. (3) افتراض ضمني -وضعي- بإمكانية الفصل بين الغايات الاجتماعية ووسائل تحقيقها.

ضمن النقاط الثلاث، من الواضح أننا أمام ما يمكن اعتباره علاقة قوة تفرضها الدول المستعمرة، على مستعمراتها السابقة، تقضي بأن تحتذي الأخيرة حذو العالم المتقدم، تحت مسمى التنمية، وشروطها. دون أن يخفى أن ذلك كله، يتم من أجل تهيئة المستعمرات السابقة (عبر النمو الاقتصادي) للانخراط في السوق العالمية.

وعلى ذلك يمكن الإدعاء بأن نظريات التنمية، سواء أوقفت على أرضية ليبرالية أو ماركسية (في بعض التأويلات الاختزالية لها)، تنطلق من افتراض يضع الظروف المادية لتغيير الاجتماعي والاقتصادي، بمنزلة القانون الذي يجري خارج إرادة الأفراد المشاركين فيه. فالليبرالية

وجه الدقة)، كالتقدم والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، في مسعى للكشف عما تكتنه من علاقات قوة، خارج بنية الخطاب، أي في الواقع المتعين المنتج لها.

وعلى ذلك، فإن الدراسات التنموية الجديدة، اعتبرت أن التنمية -مفهوما وممارسة- لم تكن سوى تصورا غريبا صرفا، يُفرض على مجتمعه، كما مجتمعات العالم الثالث، ويتضمن ما يكرّس علاقات القوة القائمة. ولإعتاق المفهوم من هذه الهيمنة الغربية، كان لا بد من إحداث نقلة منهجية، تم بموجبها الانتقال من التحليل الخطي، إلى غير الخطي، ومن التبسيط إلى التعقيد، والارتكاز على منهجيات التحليل والتفسير النوعي، عوضا عن التحليل الكمي. ونتيجة لذلك، تحول التركيز على الديناميات التنموية المحلية، التي تركز على التنمية من أسفل المجتمع وداخله، لا من أعلاه وخارجه، سواء أعلق ذلك بالمبادرات المحلية في الدول المتقدمة أو النامية، فهي تعبر عن شكل انعتاق من الهيمنة الأيديولوجية الهادفة لإحكام السيطرة على حيوات الناس. ومن الطبيعي أن تقود هذه النزعات النقدية الراديكالية إلى خلخلة الثقة بإمكان إحراز التنمية وفق النموذج الغربي، وعززت توجهات الحركات الاجتماعية والسياسية المناهضة للغرب والعولمة.

وبرغم ما قدمته النظريات الجديدة من نقد

التقليدية المهيمنة، تحديات جديدة حملها بعض المفكرين مستعنيين بجزء من أدوات ما بعد الحداثة (ما بعد البنيوية، ما بعد الماركسية، نظرية الخطاب...)، ورغم التنوع الهائل التناقضي بين هؤلاء المفكرين، إلا أن معظمهم يلتقي عند رفضهم للتحليلات المبنية على موضوعية الظروف المادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من نظريات وأيديولوجيات، خاصة أن النظريات المهيمنة تنمويًا، قد انتهت لنمذجة التنمية وفق التجربة الغربية، ولخدمة توسعها الرأسمالي، إن لم يكن الإمبريالي أيضا. ليس هذا فحسب، بل إن الواقع كشف عن بون شاسع بين وعود التنمية -المهيمنة- والواقع في دول العالم الثالث، مع استمرار الفقر والبطالة، بل تعمق أزمتها ومأسستها، وانفجار الصراعات فيها. مما أدّى إلى إعادة صياغة الأسئلة والفرضيات التنموية وفق منطلقات جديدة.

ورغم تباين الدراسات الجديدة في منطلقاتها، ونتائجها، إلا أن ثمة استنتاجا في غاية الأهمية، يجمعها، مفاده أن التنمية، ليست مفهوما وصفا محايدا، بل هي، نتاج سياق تاريخي محدد، له شروطه الواقعية والثقافية، وما يحمله ذلك من علاقات قوة. حيث أن استمدادات التنمية -نظريا وعمليا- في غالبيتها جاءت من تجربة التحديث الغربي. الأمر الذي دفع المفكرين التنمويين، لمساءلة غالبية المفاهيم المتكيفة مع المعايير العالمية (الغربية على

الصيغة الأكثر هيمنة ورسوخا وتبنيًا من قبل الدول الرأسمالية، ومؤسستها التنموية. بل وأكثر من ذلك، أن قدرتها على ترويج وعودها -لا ما تقدم، قد باتت مادة لتصديق كثير من الناس، على حد قول كراش.

استدعاءات نظرية لنقاش التنمية

بالإجمال، فإن النقاش بين رؤيتين تنمويتين، الأولى تمثلها النظريات التقليدية -التحديثة- والتي تفترض إمكانية تحقق التنمية من خلال البنى الاقتصادية والاجتماعية. والثانية تلك النقدية التي تركز في بعض جوانبها إلى أدوات تحليلية ما بعد حداثة، التي تنفي أساسا إمكانية الوصول إلى إجماع يحدد معنى التنمية، لم يقدم -أي النقاش- إجابة قاطعة حول الشكوك المثارة حول تحقق التنمية واقعا، بعيدا عن الوعود والنقد/ البديل، والتي باتت أقرب إلى الإيمان القدري، بطبيعية -وحتمية- التغيير، يصف أحد الباحثين تلك الحالة بالقول: «قد يبقى الماركسيون المبتذلون مطمئنين لإيمانهم بأن التحرر مكتوب في التقدم الجدلي للتاريخ. وأنها مسألة وقت فقط لانهايار الرأسمالية تحت وطأة تناقضاتها الداخلية».

هنا، ينبغي فهم كيف تشرعن أنظمة الهيمنة وجودها، وتحافظ على بقائها، بغية مقاومتها بفعالية. بمعنى أن مهمة التغيير/ التنمية تتطلب أولا، فهم اشتغال السلطة،

للنظريات المهيمنة، إلا أنها وقفت أمام تساؤل عما إذا كان من الضروري تقديم صيغة أخرى للتنمية؟ أم الاكتفاء بالبحث عن إمكانيات تنموية في سياقات اجتماعية وتاريخية مختلفة، دون القفز لوعود العالمية والرفاه والتحرر؟ ناهيك عن التحدي الأساسي الذي يواجه هذه النظريات -كونها تقوم على التفكيك الخطابي بشكل أساسي- فأمامها شبكة خطابية على قدر من الإحكام، يجعل من الصعوبة إيجاد مساحة للأصوات التي طالما همشت وأقصيت خارج دوائر التأثير العلمي والعملية.

والأهم، هو انشغال جزء غير قليل من التيار النقدي في التحليل الخطابي، دون إيلاء أهمية كبيرة للواقع السياسي والاجتماعي. ونتيجة لذلك، سقط جزء من النظريات النقدية، ضمن جدران المثالية، فقوة الأفكار والحجج والتحليل، لا يمكن لها أن تكسر حلقات الواقع الصلبة، أو وضع كفاءات عملية لتدخلات بديلة، أو على أقل تقدير مقاومة التدخلات القائمة. فضلا عن قدرة الخطاب المهيمن على تضمين واستيعاب جزء من هذه النقديات ضمن خطابها العام.

وتماما كما سعى النقاد لإيجاد بدائل للنظريات التنموية التقليدية، أخذوا على عاتقهم مهمة مواجهة النيوليبرالية، والكشف عن اختلالاتها، لكن دون أن تشكل نقاشاتهم ومساهماتهم، بديلا صلبا وقادرا على المواجهة، لاسيما أن النيوليبرالية أصبحت

يمكن أن يكون محايدا، أو خلوا من علاقات القوة والصراع. وربما يكتمل المشهد الذي يحاول سعيد تقديمه، عند النظر، لطريقته في تحليل الاستشراق، حيث يطبق فكرة تضمن الممارسة الاجتماعية لمعنى، في تفكيك المعنى الذي أضفاه المستعمر على المستعمرين، وعلاقة ذلك بسياساتهم الاستعمارية. ودون الدخول في التفاصيل التي يقدمها سعيد، النتيجة الأهم التي يمكن الوقوف عليها، أن الهيمنة الثقافية أداة المستعمر، لتسويق مشروعه الاستعماري، بل يتجاوز ذلك، ليجد له قبولا لدى شرائح اجتماعية في الدول المستعمرة (عبر الارتباطات المادية، وتسويغاتها الأيديولوجية والثقافية). بمعنى أن الخطاب والأيديولوجيا المهيمنة، تنتج لتدعيم ترتيبات سلطوية معينة.

لكن السؤال هنا، ما علاقة استدعاءنا لسعيد هنا، بالتنمية، رغم أنه لم يتناولها على نحو مباشر؟ تكمن الإجابة في الإطار النظري الذي قدمه، حول السلطة/ الهيمنة، وأيديولوجيتها. فإن كان الاستشراق وفق تحليله، خطاب منهجي مكن أوروبا من إدارة وإنتاج الشرق سياسيا وأيديولوجيا، فإن خطاب التنمية لا يتعد عن هذا المعنى كثيرا، إذ أن التنمية من منظور قوى الهيمنة، استراتيجية لتصوير ما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات، ووفق أي آليات وسياسات وتدخلات. وعلى ذلك، تصبح التنمية، جزءا من أيديولوجيا الهيمنة العالمية، التي ينبغي أن تقدم للناس فهما لعالمهم،

التي من خلالها يمكن مفصلة التنمية، بين من يملك السلطة ومن يخضع لممارستها، وسلطتها/ هيمنتها. ولذا ربما تسعفنا العودة إلى أعمال إدوارد سعيد، التي قدمت تحليلا عميقا، وربطها متماسكا بين المجالات المختلفة للمعرفة والثقافة والإمبريالية. حيث اتكأ سعيد على عدد من المداخل النقدية (غرامشي، فوكو، أدوات ما بعد الحداثة)، لإقامة منظوره التحليلي النافذ ذلك. وربما لقدرته على الدمج بين منظوري غرامشي وفوكو، استطاع سعيد تجاوز النقاش بين الحداثيين وما بعد الحداثيين، الذي انسحب على منظوراتهم للتنمية، بين التركيز على البنى الاجتماعية بالنسبة للمنظور الأول، والوكالة الفردية للمنظور الثاني. ناهيك عن الربط بين العوامل المادية والأيديولوجية لعلاقات الهيمنة. وكما عبر سعيد: «كما أن أيّا منا ليس خارج الجغرافيا ولا وراعاها، فما من أحد منا في منأى عن الصراع حول الجغرافيا. والصراع معقد وشيق لأنه ليس صراعا حول العسكر والمدافع وحسب بل هو أيضا صراع حول الأفكار، والأشكال، والصور، والتصورات».

هنا، يبننا سعيد، وبتوظيف بارع لفكر غرامشي حول الهيمنة، عن العلاقات المتداخلة التي أساسها الصراع الجغرافي- الصراع مع الاستعمار، بأنها لا تقتصر على القوة في شكلها السياسي المباشر، بل تمتد لتشمل المجال الثقافي؛ فكرا وأيديولوجية... ليس هذا فحسب، بل أي إنتاج للمعرفة والمعنى، لا

شيئا (المال) بشيء آخر (السلعة) لا يظهر لنا على السطح علاقة التبادل هذه ظروف العمل والعيش التي تقوم خلف إنتاج السلعة...».

هنا يفضح ليفبفر أيديولوجية الحجب الرأسمالية، التي تعتبر الحيز الاجتماعي، مجرد حاوية يحدث فيها التفاعل، في الوقت الذي يعتبر هو، أن تشكيل الحيز يتخطى الاقتصادي، ليطل أوجه النشاط التكنولوجي والسياسي والاستراتيجي المنشئ للحيز. مرة أخرى، يسعفنا هارفي هنا، محددًا أبعاد الحيز الاجتماعي والأهمية التي يحملها ليس فقط في فهم تحولاته، وإنما العلاقات التي تكتنف ولادته وإعادة تنظيمه؛ فالصور الزمانية والبنى المكانية، تعيد بناء صورة الجماعة عن العالم، والأهم تعيد بناء الجماعة ذاتها.

ولعل النقطة الرئيسية التي يمكن أن تكون أساس تقاطع مفهوم الهيمنة مع مفهوم الحيز الاجتماعي والسياسي، تحليل ليفبفر الذي يعتبر الحيز أساس لإعادة إنتاج ورفض علاقات الهيمنة، سواء تلك التي تسعى الطبقات المسيطرة لفرضها، عبر فرض عقلايتها الخاصة على مواقع القرار والثروة والسلطة والمعلومات، أو بالنظر لطبيعة الحيز السياسي الهرمية، التي توضح تماما سيطرة مراكز الهيمنة على الأطراف الأضعف.

في مسعى لأن تحظى السلطة -حاضنة تلك الأيديولوجيا على الصعيدين العالمي والمحلي- بقدر من الشرعية، والاستقرار النسبي الذي يمكنها من تسويق سياساتها الاقتصادية النيوليبرالية.

بطبيعة الحال، فإن التنمية -بصيغتها النيوليبرالية التي تركز على النمو في أحسن الأحوال- تروج عبر مقولات مبسطة، تساهم المؤسسات المختلفة في صياغتها وتمريزها، كونها على قدر من العمومية والتجريد، كما لاحظ بعض الباحثين، لتشكل آمال قطاع عريض من الناس، في الحد من البطالة مثلا أو التقنية كأساس لحل المشكلات الإدارية. بل تعمل هذه المقولات -أي الأيديولوجيا- كأداة نيابة عن رأس المال.

وللكشف أكثر عن تجسيدات تلك الهيمنة، ربما يكون من المجدي الاتكاء على كل من ديفيد هارفي وهنري ليفبفر، حيث تتضح لدهما مفاعيل العلاقة بين السياسي والاقتصادي، بتجسديتهما الحيزية. وفي هذا السياق، يعتبر ليفبفر بأن الحيز الاجتماعي، نتاج العمل والتفاعلات الاجتماعية، وبالتالي فإن إنتاجه -وإعادة إنتاجه، يعتمدان على أنماط وعلاقات الإنتاج السائدة، وهو -أي الحيز- المعبر المجسد للعلاقات الاجتماعية. والمهم هنا، أن نلتقط مع ليفبفر أن نمط الانتاج الرأسمالي، يعد الحيز برمته سلعة، تتوارى خلفها الطبيعة الاجتماعية لإنتاجها كما يعبر هارفي بالقول: «حين نبادل ببساطة

الباب الدوار:

المحلي- العالمي- المحلي

تستبطنها بعض معطيات المفهوم كما صكته الأدبيات الغربية.

بموازاة تلك المساعي النقدية، نجد اتجاهات أخرى، تساوقت بطريقة أو بأخرى -معرفة وممارسة- مع المقاربات المسيطرة عالمياً، التي تضع أقدامها على أرضية رأسمالية صرفة، بغض النظر عن تنوع ألقنتها -ليس آخرها النيوليبرالية- التي تنزع باتجاه وضعه مفهوم التنمية، وحصره في عدد من المؤشرات، التي تخفي أكثر مما تظهر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأبعاد الاجتماعية-السياسية للظاهرة الاقتصادية (كأحد أهم مركبات مفهوم التنمية).

في الحالتين، نحن أمام اشتباك في ميدان مفهوم التنمية لا يشكل إلا رأس جبل جليدي، قوامه الرئيس، علاقات القوة المحلية والعالمية. الأمر الذي يكسب المفهوم، زخماً إضافياً في المجتمعات التي تعاني من استلاب مركب، وداخلي، لغياب الحدود الدنيا للعدالة، وخارجي يتعلق بالتبعية، التي تصل في بعض الأحيان، لفتح الأبواب واسعة لتحويل مجتمعات تلك البلدان لمختبرات لوصفات ومقاربات أدوات المركز الرأسمالي، ناهيك عن الأسواق والاقتصاديات.

وعلى ذلك، يمكن الإدعاء، أن الحالة الفلسطينية في التعاطي مع مفهوم التنمية، أو محاولة الإحاطة النقدية به، تشكل حقلاً خصباً لحضور

من الجلي أن مفهوم التنمية، يحظى باهتمام بالغ، حتى كاد فيه المفهوم، أن يشكل حقلاً واسعاً تتقاطع فيه -عن قصد أو بغير قصد- عديد تكييفات وباراديمات وأيديولوجيات، وصولاً لأكثر البرامج والتدخلات السياساتية ميكروسكوبية. حتى يخال لأي باحث يتحرى المفهوم، أنه أمام ضباب معرفي كثيف لا يمكن معه الظفر والتحديد، بل أعد على هذه الشاكلة للمراوغة والإخفاء.

ولفك استشكال المفهوم، دأبت كثير من الدراسات لتحريره ضمن مستويين اثنين بينهما الكثير من نقاط التقاطع والتفاعل، كما يتضمن كل منهما غايتين. المستوى الأول يتعلق بالوطني- المحلي، والمستوى الثاني العالمي (وربما أكثر دقة العولمي). ومفاد المستويين تحليل علاقات القوة الاقتصادية-سياسية داخل على مستوى وطني، وتلك العابرة للحدود التي انتهت إلى مركز ومحيط وفق تحليل سمير أمين. أما الغايتان، فإحدهما معرفية تستهدف الفهم والتفسير وإعادة بناء المفهوم أو تبيئته، وأخرى سياسية، تحاول أن تأخذ بناصية المفهوم، ليصبح في الآن ذاته؛ موضوعاً للتحرر وانعتاقاً ومقاومة، وأداة لها للتخلص من عناصر الاستلاب والاستتباع، التي

أجل الصمود يعتمد بشكل أساسي على الرؤية السياسية الواضحة والهادفة في النتيجة إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة يقوم على الاعتراف الواضح بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة...».

وقد استمر شعار «التنمية من أجل الصمود»، أساساً لغالبية الأدبيات المحلية «التنمية» حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987. وإن نحننا مفهوم التنمية -المطروح هنا- لبعض لوقت، فإن الصمود المطروح هنا، اكتسب هو الآخر العديد من الدلالات المفهومية، التي دارت جميعها حول استراتيجيات البقاء في وجه سياسات الاقتلاع الصهيونية، دون أن يقف المفهوم عند حد البقاء على الأرض، بل يتجاوزه ليكتسب معان وأبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية.

وهنا، تسعفنا موسوعة المفاهيم والمصطلحات الفلسطينية بتحديد تخوم الصمود بشكله، الساكن والدينامي، حيث يركز الأول على بقاء الفلسطيني فوق أرضه بما يشكل نقيضاً للمشروع الصهيوني الاقتلاعي- التهودي. في حين أن الصمود الدينامي، يطرح في إطار «تنموي» مبادر، يتجاوز ردود الأفعال، بادئاً عن استراتيجيات تمكن المجتمع الفلسطيني من تحمل تبعات مواجهة الاحتلال ومقاومته على المدى الطويل. هنا تماماً يتضح معنى التنمية، المقصودة في تلك المرحلة، والتي

مختلف إشكاليات المفهوم؛ غموضه، اتساعه، أدلجته، انتقائيته... والتي ترافقت جميعها، مع الحالة الهجينية، التي تشكلت فيها سلطة منزوعة السيادة، بوجود استعمار-استيطاني إحلالي، اتكأ كلاهما على خطابات وممارسات مزيفة، لإعادة هندسة المجتمع، بينيته الفوقية والتحتية، بما يخدم مشروع التسوية. ومن هنا، وقع جل مفهوم التنمية -عن قصد- في مصيدة تشكيل الدولة، عوض أن يكون جزءاً من روافع التحرر والمقاومة. ومن هنا، تهدف هذه الورقة، إلى مراجعة أهم الأوراق والدراسات الفلسطينية التي تعاملت مع التنمية مفهوماً، لاستجلاء عناصر المفهوم ومركباته، فضلاً عن موجهاته الفكرية وغاياته.

بانوراما الأدبيات التنموية المحلية

قبل عقد على انطلاق مفاوضات التسوية في مدريد، وتحديدًا في شباط 1982، عقد الملتقى الفكري العربي مؤتمر «التنمية من أجل الصمود»، الذي دشن جدالاً وبحثاً ما زال مستمراً حول ما اصطلح عليه «تنمية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقد ركز المؤتمر المذكور على دعم صمود المجتمع الفلسطيني، عبر تشجيع الفعاليات الاقتصادية والموارد المجتمعية الذاتية. لكن الأبرز فيما طرحه المؤتمر، هو ربط «التنمية» بالأهداف الوطنية- السياسية، حيث أكدت توصيات المؤتمر على «أن نجاح أي برنامج للتنمية من

لفلسطين .

شكلت مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام منذ مدريد 1991، ولاحقاً إنشاء السلطة بموجب اتفاقيات أوسلو 1993، انعطافة كبرى في مسار أدبيات التنمية، والممارسات والسياسات التي وصفت بالتنمية، حيث وسمت الحقبة منذ مطلع التسعينات وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى (1991-2000) بالتنمية من أجل السلام. وقد استندت «التنمية» المزعومة هنا، على اتفاقيات أوسلو، وملحقاتها، وكروتوكول باريس الاقتصادي، التي أدامت تبعية الاقتصاد الفلسطيني، للاقتصاد الإسرائيلي، الذي احتفظ عبر هذه الاتفاقيات باليد الطولى لتحديد مدخلات الاقتصاد الفلسطيني ومخرجاته، عبر استمرار السيطرة على الموارد والمعابر والتجارة الخارجية، وحتى نسبة الفائدة والسيولة النقدية. يضاف إلى ذلك، ولتحقيق «السلام الاقتصادي» انطلاق مشروعات مشتركة؛ كالمناطق الصناعية المشتركة، ووادي السلام، وكازينو أريحا، وغيرها، والتي أدت إلى «ربط مصالح النخبة الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي ومصالح الاستعمار».

وينبغي التذكير هنا، أن منظمة التحرير الفلسطينية، كانت قد كلفت الاقتصادي يوسف الصايغ، لإعداد رؤية استراتيجية للاقتصاد الفلسطيني، لم تخرج في تحليلاتها وتوصياتها إلى حيز النور، إزاء انحياز سياسات السلطة منذ

تركز على البرامج التي من شأنها تحصين المجتمع وقدراته الذاتية وتعزيز صموده في إطار النضال السياسي التحرري.

يصف فراس جابر مرحلة اقتصاد الصمود تلك، بأنها حققت قدراً من تضافر رأس المال المحلي مع الحركة النضالية من أجل مقاومة السيطرة الكاملة على حياة الناس، من خلال استراتيجية تقوم على الاستناد إلى قطاع إنتاجي وخدمي صغير ومشاريع عائلية واقتصاد منزلي. والأهم التزام رأس المال المحلي، بدعوات الحركة الوطنية، وتحمله لما يترتب على ذلك من خسارة بالمعنى المادي، حيث يقدم جابر ذلك من خلال تحليل تجربة العصيان المدني في بيت ساحور.

وبناء عليه، كان سهلاً على المجتمع الفلسطيني، ومؤسساته وقواه المجتمعية المختلفة، الانتقال إلى التكييف المفاهيمي التالي، الذي تزامن مع الانتفاضة الأولى، ليصبح العنوان «التنمية من أجل المقاومة» بين عامي 1988-1990. هنا يبرز للعيان أحد المفاهيم الفلسطينية التأسيسية للتنمية، وهي التنمية بالحماية الشعبية. حيث يقدم عادل سمارة واحدة من أولى الدراسات الفلسطينية في الاقتصاد السياسي، والتي تعيد موضوعة التنمية، في مكانها من الاقتصاديات الشعبية التي تشكل نقياً للاقتصاد الاستعماري الصهيوني الاستيطاني

العينية. مع جهود أخرى، تمثلت أساساً بإعادة المؤسسة، وتعمير ما دمره الاحتلال.

بعد تولي سلام فياض رئاسة الحكومة، بعد دعايات فوز حماس بالانتخابات التشريعية، ومقاطعتها تمويلياً وسياسياً من الجهات الدولية، حول فياض بوصلة الأولويات الفلسطينية تماماً، بما سمي بالتنمية من أجل بناء الدولة (2007-2016)، وقد تضمنت هذه المرحلة ثلاث خطط حكومية: (الأولى الإصلاح والتنمية 2008-2010، والثانية الخطة الوطنية 2011-2013، والثالثة خطة التنمية الوطنية 2014-2016)، وجميع هذه الخطط مع اختلاف صيغها، أتت في سياق ما تعتبره السلطة الفلسطينية، التحضير لاستكمال بناء مؤسسات الدولة. حيث سنجد أن هذه الخطط تناولت أربع أولويات: أولاً، توسيع السيادة الوطنية واستغلال القدرات الكامنة للاقتصاد وخصوصاً في القدس والمناطق (ج) والأغوار، وثانياً، تعزيز مقومات الصمود والمقاومة لدى المواطنين، وثالثاً، إنهاء الانقسام ومعالجة دعاياته، وأخيراً، إنعاش الاقتصاد المحلي وتمكين قاعدته الإنتاجية وتحقيق الاستقرار المالي، بما يحقق مستوى معيشة لائق ويوفر الحق في العمل للمواطنين.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل ما تضمنته خطط السلطة الفلسطينية هاتيك، فإن السياسات الفعلية لم تخرج من عباءة النيوليبرالية، مما أفضى إلى نتائج عميقة في المجتمع الفلسطيني؛ كالإغناء الفردي والإفقار الجماعي، وتعميق حالة

إنشائها لصالح الصيغ الاتفاقية مع إسرائيل، والتي تضمنت سوقاً حرة، مقابل رؤية الصايغ التي قامت على تعزيز إمكانيات المجتمع، والاعتماد على الذات، والتكامل بين القطاعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والاقتصاد الفلسطيني في الشتات.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، ونتيجة للاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، والتدمير المنهجي الذي طال البنى التحتية الفلسطينية، إضافة للإغلاقات والحواجز وإعاقة التنقل. بات الوضع الفلسطيني الاقتصادي والمعيشي والمؤسساتي على شفير الإنهيار. وبرغم تعدد المبادرات السياسية لعودة حالة «الهدوء» إلا أن حكومة الاحتلال بدت مصرة على اجتثاث المقاومة من جهة، والضغط على السلطة الفلسطينية، لإدخال مزيد من التعديلات على دورها السياسي والأمني والاقتصادي من جهة أخرى. في هذه المرحلة (2001-2003)، ارتفعت دعوات التنمية من أجل المقاومة، لكنها لم تجد ما يسندها من مؤسسات، ويضعها في حيز التنفيذ، خاصة إزاء تفرغ معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، للجهود الإغاثية والطائرة في محاولة للتخفيف من آثار العدوان الإسرائيلي اليومي. هنا ساد خطاب التنمية من أجل الإغاثية لسنوات لاحقة (2004-2006)، وطغت الممارسات الإغاثية؛ كبرامج التشغيل المؤقتة، وتوزيع المساعدات

أن جزءاً من سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، وتخطيطها «التنموي» تسال إلى حد كبير ليشكل جزءاً من المشهد الخطابي حول التنمية.

وبعيداً عن هذا التحقيب البانورامي، فيمكن أن نلمس نزعات عدة في الدراسات ذات الصلة بالتنمية، فهناك الدراسات التي تركز على نقد المفاهيم والمقاربات المهيمنة، ومن ضمنها دراسات اقتصادية تركز على خطط السلطة -التنموية، والاستراتيجية. ودراسات أخرى، تتناول قطاعات محددة بالدراسة والتحليل (القطاع الخاص، التعليم، الفئات الاجتماعية المختلفة، قضايا الفقر والبطالة...)، وهناك من سعى للإجابة على سؤال هل هناك تنمية فلسطينية؟ فضلاً عن الدراسات النقدية التي صدرت عن مؤسسة بيسان ومركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، والتي ركزت على تفكيك الخطابات والممارسات التنموية السائدة، والبحث عن بدائل متاحة.

السياسي الصهيوني، واللاسياسي الفلسطيني

استطاع بعض الباحثين الوقوف على نقطة هامة تتعلق باقتصاديات الاحتلال، مقابل ما بات يسمى بالتنمية في السياق الفلسطيني، ومجمل السياسات الاقتصادية الفلسطينية الرسمية، وهي أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكن فصله عن الأهداف السياسية لوجود

اللا-مساواة في المجتمع الفلسطيني، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، والاعتمادية على المساعدات، ومحدودية القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعية، لصالح القطاعات الخدمية التي تحقق أرباحاً سريعة.

ومن الضروري هنا الانتباه إلى نقطتين، الأولى أن المرحلة الثانية من التنمية من أجل المقاومة التي تزامنت مع الانتفاضة الثانية، لم تكن سوى تحليلات أو دعوات من قبل باحثين وناشطين، لإعادة تبني نماذج الانتفاضة الأولى، رغم أنها كانت بدايات بدائل، لكن ليست حالة تنموية بديلة قائمة واقعية، لكنها سرعان ما اصطدمت بعاملين، أولهما، عسكرة الانتفاضة، وانحسار الفعل الشعبي فيها. وثانيهما، استمرار سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، التي انتهت للتساوق مع أجندة الممولين، بالتركيز على الإغاثة، نتيجة سياسات الإغلاق والتدمير الممنهج الذي مارسه الاحتلال بدرجات قصوى إبان الانتفاضة.

أما النقطة الثانية، أن هذه الحقب تحمل عناوين رئيسية للممارسات «التنموية» التي غلبت على المشهد الفلسطيني، لكنها لا تؤشر إلى ممارسات أخرى حاولت شق طريقها بعيداً عن ذلك، إذ استمرت محاولات لإيجاد بدائل على صعيد الممارسة، ونقد الصيغ المطروحة والممارسة على حد سواء على الصعيد الفكري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى،

وفي مقابل تسييس الصهيوني، صممت اتفاقيات أوسلو، وفق رؤى نيوليبرالية، أساسها نزع الصفة السياسية عن السياسي، كوسيلة إخفاء وتعمية عن اختلال علاقات القوة داخل المجتمع، أو على الصعيد العالمي ككل. وكما تعبر ليندا طبر» لقد جرى استعمار الفهم الذي نعمله للسياسة والصراعات وتنظيم القاعدة الشعبية من خلال ما قام به المشروع النيوليبرالي من إعادة تعريف العلاقات داخل المجتمع، حيث تم تقنين مفاهيم من قبيل رأس المال الاجتماعي الذي كان يشير فيما مضى إلى تنظيم القاعدة الشعبية في المجتمع في اصطلاحات اقتصادية نيوليبرالية».

ولعل أكثر ما يعبر عن فكرة لا-تسييس الحيز الفلسطيني الاقتصادي، ما خطه خليل نخلة، حول اجتماع رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض برجال الأعمال، مخاطبا إياهم: «أنتم مجتمع الأعمال، لستم مسؤولين عن إنهاء الاحتلال، أنتم مسؤولون عن توظيف الناس والاستعداد للدولة». الأمر الذي انعكس بوضوح على اهتمامات القطاع الخاص الربحية لا الانتاجية، وعلى سياسات السلطة الفلسطينية، وتعاملها مع القضايا الاقتصادية، حيث تعاملت السياسات الحكومية مع الاقتصاد على أنه مجرد جردة حساب بين الإيرادات والمصروفات، مع تجاهل للبنية الحقيقية، كالتبعية والاعتمادية والواقع الإنتاجي.

الكيان الاستعماري الاستيطاني، حيث يشكل الاقتصادي أداة سيطرة واختراق واستتباع. فيما أن التنمية الفلسطينية المطروحة منذ أوسلو، يراد لها أن تكون خلوا من الأبعاد السياسية، وبالتالي الوطنية التحررية، وعلى ذلك، فإن أي بديل، لا يعيد تسييس التنمية، لن يكون إلا محاولة تجميلية للآثار الكارثية لسياسات الاحتلال الصهيوني.

وعلى ذلك يسهل التقاط التلازم بين المشروع الصهيوني الكولونيالي، وأهدافه الاقتصادية من جهة، والتحول التي يفرضها الاقتصادي على السياسي من جهة أخرى، فبحسب عادل سمارة، فإن الأهداف الاقتصادية للسياسات الإسرائيلية، تنصب على إدامة علاقات السيطرة والتبعية، سواء عبر ربط مصدر عمل ومعيشة الناس بالسوق الإسرائيلية، للحيلولة دون تحولهم للمقاومة، أو عدم إعطاء فرصة للانتاج المحلي بما يمهّد للانفكاك الاقتصادي-بأدنى حد- أو بامتصاص فائض القيمة من العمال الفلسطينيين لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. ولاحقا، فإن التوجه الإسرائيلي لإطلاق عملية تسوية مع الفلسطينيين، لم تكن إلا المظهر السياسي، لتحولات اقتصادية تطلب مثل هذا التوجه، خاصة مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، حيث بداية التحولات النيوليبرالية في الاقتصاد الإسرائيلي، التي تطلبت إعادة ترتيب الحيز المستعمر أمنيا وسياسيا واقتصاديا لخدمة هذا الغرض.

جانب الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وخاصة المجتمع الدولي، عبر الضغوط السياسية والمالية، ناهيك عن انخراط جهات فلسطينية، في حالة الهندسة تلك. وقد أحسن عبد الرحيم الشيخ وصف هذه الحالة الهجينة، بأنها وضعت القضية الفلسطينية في حالة ما بعد استعمار، أو حالة مستعمرة ما بعد استعمارية، أو حالة نفق، أي تلك التحولات التي تشهدها الدول المستعمرة بعد التوصل إلى حل سياسي غير مبني على الحقوق الوطنية بل ميزان القوى الدولي، دون إنهاء المظلمة التاريخية.

يعبر خليل نخلة عن الحالة الفلسطينية الجديدة التي بدأت مع أوصلو، بأن هذه الأخيرة فتحت الأبواب لتبرير التدخلات، مستخدمة التنمية كشعار، فيما أن ما يجري ليس إلا البحث عن طرق لتحقيق الاستقرار والأمن، الذي هو أمن إسرائيل بالدرجة الأولى. ولهذا الغرض نجد أن التدخلات المباشرة وغير المباشرة، شقت طريقها إلى مختلف القطاعات؛ الاقتصادية، والمؤسسية، والتعليمية، والتي سنقف عند أمثلة موجزة حولها فيما يلي.

اقتصادياً، تبنت السلطة الفلسطينية السياسات النيوليبرالية، وطبقت مقارباتها في التعامل مع القضايا والمشكلات الاقتصادية، فمثلاً لم تحظ قضية الفقر بأكثر من معالجات لتجنب وقوع كارثة إنسانية، وذلك عبر آليات المساعدة الإغاثية وبرامج التشغيل المؤقت وغيرها،

ولا تتوقف حالة اللاتسييس عند الاقتصاد- التنمية فحسب، بل إن حالة التذير والفردنة النيوليبرالية للقضايا والشرائح الاجتماعية، كان الهدف منها تحويلها لقضايا وأجندات عمل تلتف على السياسي التحرري، وتفرغه من محتواه. ويكفي هنا، النظر إلى السياسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية التي ركزت على الشباب لنتبين الأدلجة التي يتضمنها هذا التركيز، مقابل وضع عناوين وأولويات جديدة للشباب، تبدأ بالمشاركة، ولا تنتهي عند برامج التدريب وبناء القدرات، والتي تحوم معظمها حول إنتاج وهم «المواطنة» في كيان «بلا سيادة». يقول علاء العزة في هذا الصدد: «ويمكن القول إننا إذا ما أخذنا كيفية تمثيل مفهوم «الشباب» في السياق الفلسطيني، فسنجد أنه في البداية حلّ كوحدة تحليل سياسية، أخضعت بعد أوصلو لعملية لا-تسييس، ثم كانت أخيراً العودة إلى المفهوم كإيدولوجيا ليبرالية».

المواجهة المركبة: الاحتلال، التدخل الدولي، الفئات الطفيلية

وضعت اتفاقيات أوصلو المجتمع الفلسطيني أمام حالة مركبة وهجينة، زادت من انكشافية المجتمع، أمام عوامل الهيمنة والتدخل، وإعادة الهندسة. للوصول إلى ما يمكن تسميته «بالوجود المسموح به فلسطينياً»، والذي لم يعد بخاف، اشتراك عديد أطراف إلى

والأهم هنا، أن هذه البرامج والسياسات تمت بضغط أو بتمويل أو بتدخل من الممولين والجهات الدولية المختلفة. هذا فضلا عن مشاريع أخرى طالت البنى التحتية الفلسطينية، طبقت وفق التقسيم الإسرائيلي، للمناطق الفلسطينية (أهمها تلك التي قدمتها مؤسسة USAID)، إلى جانب تلك التي أشرفت حكومة الاحتلال على اقتراحها وترويجها، في سبيل ما سمي بتدفق الحياة في نسيج الطريق، والتي جاءت بعد أربعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى. هذا المشروع، كما يطله عمر جعبري، يهدف إلى إعادة ترتيب شبكات البنية التحتية الفلسطينية، بما يتضمن الحاجات الإسرائيلية الأمنية والاستيعابية على الأرض.

مؤسسيا، مع نهاية الانتفاضة الثانية، أصبحت دعوات الإصلاح والحكم الرشيد، أساس التدخل الدولي في بنية السلطة الفلسطينية، وذلك لإعادة تركيبها، بما يضمن الحؤول دون تجدد أعمال المقاومة، وعليه انصرف جزء كبير من البرامج الدولية، وخاصة الأمريكية، لإعادة هيكلة وتدريب الأجهزة الأمنية، وصولا إلى التدخل بأدق تفاصيل عملها. ولاحقا يستدخل هذا التدخل في بنية السلطة، ورؤاها، واستراتيجياتها، لتعتبر أن الأمن وسيادة القانون شرطان ضروريان للتنمية.

وإلى جانب ذلك، وضعت قضيتنا الديمقراطية والحكم الرشيد على سلم أولويات الدول والأهم هنا، أن هذه البرامج والسياسات تمت بضغط أو بتمويل أو بتدخل من الممولين والجهات الدولية المختلفة. هذا فضلا عن مشاريع أخرى طالت البنى التحتية الفلسطينية، طبقت وفق التقسيم الإسرائيلي، للمناطق الفلسطينية (أهمها تلك التي قدمتها مؤسسة USAID)، إلى جانب تلك التي أشرفت حكومة الاحتلال على اقتراحها وترويجها، في سبيل ما سمي بتدفق الحياة في نسيج الطريق، والتي جاءت بعد أربعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى. هذا المشروع، كما يطله عمر جعبري، يهدف إلى إعادة ترتيب شبكات البنية التحتية الفلسطينية، بما يتضمن الحاجات الإسرائيلية الأمنية والاستيعابية على الأرض.

مؤسسيا، مع نهاية الانتفاضة الثانية، أصبحت دعوات الإصلاح والحكم الرشيد، أساس التدخل الدولي في بنية السلطة الفلسطينية، وذلك لإعادة تركيبها، بما يضمن الحؤول دون تجدد أعمال المقاومة، وعليه انصرف جزء كبير من البرامج الدولية، وخاصة الأمريكية، لإعادة هيكلة وتدريب الأجهزة الأمنية، وصولا إلى التدخل بأدق تفاصيل عملها. ولاحقا يستدخل هذا التدخل في بنية السلطة، ورؤاها، واستراتيجياتها، لتعتبر أن الأمن وسيادة القانون شرطان ضروريان للتنمية.

والمؤسسات التمويلية، ولنا هنا أن نلاحظ مسألتين، الأولى تتعلق بترويج الديمقراطية الشككية، بالتركيز على الانتخابات، إن انسجمت نتائج هذه الأخيرة مع متطلبات تجديد الشرعية لفريق التسوية السياسية، فيما ترفض النتائج إن أتت بخلاف ذلك، كما حدث عندما حصلت حركة حماس على الأغلبية التشريعية، وخضعت السلطة حينها لحصار مالي وضغوط سياسية من مختلف الجهات، الثانية تتعلق بالمضامين الليبرالية للديمقراطية، حيث تقف ليلى فرسخ هنا، لتوضح تركيز البرامج التدخلية/ التمويلية على الفرد، وتعاميتها الكامل عن الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والشعبية. والأكثر عمقا وخذلة لبنية تحت استعمار، أن يهدف التركيز على الإصلاح والديمقراطية، إلى تغيير العناوين الرئيسة للسياسي، بمعنى أن يصبح هذا التركيز بديلا لقضايا التحرر والمقاومة. وهذا ما نجده في تحليل أميرة سلمى لانشغال المنظمات غير الحكومية بالديمقراطية، والتنافس بين هذه الأخيرة والسلطة الفلسطينية على الحيز العام لدى آيات حمدان.

تعليميا، شكل التعليم بمؤسساته ومحتواه وأطره السياسية قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، بيئة حاضنة للفصائل الفلسطينية، وكان للجامعات دور أساسي في الأنشطة التطوعية، وتحصين الثقافة والهوية الوطنية، فضلا عن دور الحركات الطلابية المحوري في

وإلى جانب ذلك، وضعت قضيتنا الديمقراطية والحكم الرشيد على سلم أولويات الدول

الجماعات المهيمنة، سواء أُعبر عنها بالسلطة الفلسطينية التي أنشأت مؤسسات تشبه ما للدول، بوظائفها القمعية والأيدولوجية على حد سواء، أو المؤسسات غير الحكومية التي باتت وسيطا ناقلا للمفاهيم، ومطبعا للسياسات «التدخلية» تحت يافطات حقوق الإنسان والدمقرطة والجنرد والتنمية وغيرها. ويضاف إليها المنظومة العالمية، التي تتدخل بشكل أساسي عبر نشاطها التمويلي.

وفي الوقت الذي تقدم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نفسها، كامتداد لتجربة المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي عملت قبل السلطة الفلسطينية، وتحملت أعباء تنظيم المجتمع وقواه الطوعية، ضمن مهتمتي الصمود والمقاومة، فإنها -أيضا- ترى أنها تحمل رؤى بديلة قادرة على تحدي إجراءات الاحتلال -ولو جزئيا- ومن جهة أخرى، الدفاع عن شرائح أو قضايا سقطت من حسابات السياسات الرسمية، أو كانت ضحية مباشرة أو غير مباشرة لها. لكن رؤية هذه المنظمات لنفسها، لا ينسجم، إن لم يكن يتناقض تماما، مع ما آلت إليه، نتيجة لتساوق معظمها مع أجنادات الممولين، وتبنيها لخطابات وبرامج خارجة عن أولويات المجتمع الفلسطيني.

وقد تناول عديد من الباحثين، أدوار المنظمات غير الحكومية، والتغيرات التي اكتنفت رؤاها وخطاباتها وبرامجها، منذ تأسيس السلطة

قيادة وتوجيه العمل السياسي والميداني المقاوم. وهناك عديد دراسات رصدت التحولات التي طالت التعليم الفلسطيني، باعتباره ميدانا للاختراق والهيمنة الأيدولوجية والثقافية، لا يقل أهمية عن الصراع على الأرض والموارد والاقتصاد، عبر السياسات التدخلية للجهات المانحة من جهة، والضغط الإسرائيلي من جهة أخرى، والتي تصب جميعها في إعادة تركيب هذا القطاع بما يخدم ثقافة التسوية، ولتفريغها من ثقافة المقاومة، التي وصفت إسرائيليا بالتحريض والكرهية، ناهيك عن أمثلة تطال الكثير من التفاصيل بدءا من الخارطة التي تدرس في مناهج التعليم الأساسي، وصولا إلى مفاهيم المواطنة والتربية المدنية، والتي تكاد تخلو من المضامين السياسية/التحريرية. يضاف إلى ذلك كله، ونتيجة للبرلة للاقتصاد الفلسطيني، تأثير التعليم العالي بسياسات التسليح والخصخصة.

بطبيعة الحال، لا يمكن الفصل بين هذه الطبيعة المركبة، حيث يمكن الإدعاء والمحااجة، بأنها تتداخل بنية ووظيفة، ومن هنا، يمكن استدعاء ما قدمته آيات حمدان لتحليل الفضاء الفلسطيني للكشف عن الفواعل الواقعية التي تتحكم به (جغرافيا وتاريخيا وفكريا ومعيشيا)، لتصل أن الواقع بعد أوصلو، وضع هذا الفضاء تحت عوامل الحت والتعرية وإعادة التشكيل، ففضلا عن الاستعمار الصهيوني المستمر، بأدواته الأمنية والسياسية والاقتصادية، هناك

صحيح صحيح بالتفكيك، مجرد تنويع بلاغي عن الأفكار، أو محاولة لمجاملة أو مهادنة الممولين لغويا، وإنما كما يكشف صحيح أن الممارسة الخطائية أساسا نظام قيمي ينبثق عنه بعد معياري ومرجعي لتقييم السلوك الفردي والمؤسساتي.

أما التحولات في القطاع الخاص، فبعد تبني سياسة السوق المفتوحة رسميا، وتأثره بالنيوليبرالية، فقد قطع في معظمه الصلة مع ما يمكن اعتباره تكاملا أو تعاونا بين رأس المال المحلي والحركة الوطنية، الذي كان واحدا من سمات تجربة ما قبل أوصلو. بالرغم من أن جزءا من هذه التحولات تتحمل مسؤوليته الحركة الوطني لعاملين؛ أولهما فقدانها لمشروعها التحرري، مقابل تحملها لمشروع الدولة- السلطة، وثانيهما، أن الأحزاب السياسية-وعلى وجه الخصوص فتح وحماس- لا مشكلة لديها في تحرير الأسواق، بل تستند في جزء من قوتها ومشروعها السلطوي على التحالف مع رأس المال المحلي، وهذا ما يبدو واضحا في علاقة السلطة الفلسطينية مع بعض أطراف القطاع الخاص، حيث منحت احتكارات وامتيازات ودخلت شخصيات متنفذة في شركات اقتصادية مع القطاع الخاص.

ومن الواضح أن اتفاقيات أوصلو، صممت لإسرائيليا لإخلاء طرف الاحتلال-إن صح التعبير- وترك المجتمع الفلسطيني، لتمارس عليه

الفلسطينية. هنا تشرح أميرة سلمى ببراعة ردة المنظمات غير الحكومية عن أجنحتها الوطنية لتسقط في حبال المرجعيات الدولية، حتى انتهت-تلك المنظمات- لتبني التعريفات المطلوبة من قبل الممولين، إذ تركز غالبية هذه المنظمات على لغة «الشراكة في إحداث التنمية مع القطاع الخاص ومؤسسات السلطة الفلسطينية».

ولم يفت سلمى، تلك اللغة الليبرالية والنيوليبرالية «المهذبة» التي طغت على خطاب المنظمات للتعبير عن هويتها المؤسسية، ورؤاها، وعلاقتها ب«المستفيدين»، خاصة عبر تكرار مفردات التنمية البشرية والشباب والنساء، في مقابل تجاهل العلاقات الاستعمارية، ووفق هذا المنحى فإن قيما كالحرية والعدالة والكرامة باتت، هي الأخرى، محلا لاشتغال المؤشرات الإجرائية والإحصاءات والبيانات المجدولة.

بطبيعة الحال، لن يتسع المقام هنا، للإسهاب في تحليل دور المنظمات غير الحكومية، وخاصة «التنموي». وإنما الإضاءة على انزياح غالبيتها بعيدا، إن لم يكن خروجها من الكتلة التاريخية التي يفترض أن تتحمل أعباء التنمية والمقاومة، ومغادرتها الاختيارية لموقعيتها في حرب المواقع، إن جاز استعارة مفردات غرامشي في سياقنا هذا. فليست اللغة التي تشير إليها سلمى، أو الخطاب الذي يتناوله

من الواضح أن معظم الأدبيات الفلسطينية، ترفض التعريفات الدارجة للتنمية، والتي اشتقت من ممارسات اقتصادية بشكل أساسي، ولذا ما انفكت عن محاولتها لصك بديل مفهومي، يشكل نقطة البدء للبدائل المطروحة. وأحيانا أخرى، فإن الدراسات تتحرك من النقد، وتفكيك المفاهيم السائدة، لتخلص إلى صياغة مفهومية للبديل، دون الاضطرار لوضع مفهوم محدد للتخوم، خاصة أن جزءا من النقديات المقدمة، تؤشر بوضوح إلى أن التعريفات الإجرائية عادة ما تختزل وتحجب، أكثر مما تفصل وتكشف، فتشكل بذلك ميدانا للمراوغة.

ولعل أكثر ما أفاد الباحثين الفلسطينيين في محاولاتهم المتباينة للبحث عن بديل لمفهوم التنمية السائد، هو تفكيك هذا الأخير، والكشف عن أوجه قصوره، وصولا حتى لاعتباره مفهوما إيهاميا، يحمل في الواقع الممارس نقيضه، أي استلابا تنمويا، أو إفقارا تنمويا على حد تعبير سارة روي. ومن ثمن الانتقال إلى تحليل علاقات السيطرة والهيمنة الممارسة في الحيز الفلسطيني، سواء أتعلق ذلك بجوهر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، أو السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المفروضة عليه، والتفاعل بينهما. وهذا ما يمكن أن نخلص إليه، من طرح آدم هنية، الذي يعتبر أن تصورا تنمويا يجب أن يكون شكلا من أشكال المقاومة والصراع، آخذا بعين الاعتبار، جوهر الاستعمار

مختلف الوكالات المحلية؛ السلطة الفلسطينية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، سياساتها وبرامجها، المضبوطة سلفا بالتمويل الدولي، بما لا يخرج عن الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع كيان الاحتلال، فيما يتفرغ هذه الأخير لاستكمال مشروعه الاستيطاني والتهويدي على الأرض الفلسطينية.

وإن كان أي تحليل موضوعي لعلاقات القوة الممارسة في الحيز الفلسطيني، ودور الوكلاء المحليين فيها سيقود حتما، لتوسيع دائرة المواجهة، فهنا ينبغي التمييز بين الصراع الحتمي مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وتلك الصراعات الجانبية المحتملة نتيجة انخراط أو تواطئ أطراف دولية أو فلسطينية في الحالة الاستعمارية القائمة. سواء من حيث «أولوية» هذه الصراعات، أو أدواتها، أو مآلاتها. إذ لا يمكن -ولا ينبغي توهم- أن ثمة مشروعًا تحرريًا-تنمويًا يمكنه التحقق دون مواجهة مع الفئات المستفيدة والشبكة المعقدة التي تمويلها. وهي ذات النتيجة التي يخلص إليها سيف دعنا، حيث يرى أن اشتغال أي بديل يتطلب إعادة تركيب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كحامل للمشروع الوطني، وتحصين الطبقات الشعبية، وقطع الارتباط المصلحي بين النخب الاقتصادية الفلسطينية والصهيونية. من البديل «الشبحي»، إلى الظفر بمكوناته

وهذه المرة بوكالة فلسطينية رسمية.

يسهب جورج كرزم في تحديد آليات الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، المؤسسة لنموذج تنموي فلسطيني قادر على مواجهة الاحتلال، وسياساته المفروضة حتى تلك التي تمولها المنظمات والدول عبر السلطة الفلسطينية، حيث نجد أن اقتراحه مركب من ثلاث نقاط، العودة إلى الأرض لتعزيز الاكتفاء الذاتي، وخاصة عبر ما يطلق عليه الزراعة المدعومة شعبيا، والتوجه إلى مصادر الطاقة البديلة- المتجددة، وأخيرا محاربة النزعة الاستهلاكية.

وربما تسهل ملاحظة أن تلك المساهمات تستند في مضامينها وخطوطها العريضة إلى الاقتصاد السياسي الماركسي، بالدرجة الرئيسية، لكن تلك المضامين تتوارى خلف القراءة المحلية الأصلانية، للسياق الفلسطيني ومحدداته. مقابل مساهمات أخرى، ستبدو فيها الاستعارات المرجعية أوضح، وأكثر حضورا، كالتي قدمها علاء الترتير استنادا لنموذج أمارتيا سن التنموي، حيث يبدأ بتقديم تعريف للتنمية استنادا لسن «عملية تراكمية، تكاملية، اقتصادية اجتماعية سياسية، تسعى بالأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتتهان الكرامة الإنسانية نحو الانعتاق والحرية من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكنه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكاناته وقدراته...».

الصهيوني القائم على شرذمة المجتمع الفلسطيني والسيطرة على الأرض، وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بمكوناته المختلفة بالاقتصاد الإسرائيلي لإدامة علاقات الهيمنة، بل وشرعتها، وأخيرا، طبيعة النيوليبرالية التي لا تقف عند حد تعميق حالة اللامساواة، بل أيضا تذرير المجتمع الفلسطيني، وفردنة قضاياه.

في مفهوم عادل سمارة للتنمية بالحماية الشعبية، يحدد بداية تخوم ما يسميه اقتصاد الحماية الشعبية أو الانسحاب إلى الداخل، والذي يشتهق من الأدبيات الماركسية الخاصة بالتخلف والتبعية، إذ يأخذ عن سمير أمين بأن هذا الاقتصاد يشكل الكيفية التي تتخلص دول العالم الثالث من تبعيتها للنظام الاقتصادي العالمي، باعتماد معايير شعبية للتنمية، تقوم على عديد استراتيجيات، أهمها تركيز الانتاج على الأساسيات.

لكن سمارة، يقف أمام مفهوم فك الارتباط، ليعالجه بما يتناسب مع الحالة الفلسطينية (حيث لا دولة، ولا سيادة)، وإنما ضمن اقتصاد خاضع للاستعمار، والتي تصبح الحماية الشعبية المطروحة فيه منوطة بالعامل الشعبي لا القانوني-السلطوي. بطبيعة الحال، كانت هذه خلاصة سمارة قبل قيام السلطة، ولعل دور السلطة السياسي-الاقتصادي، ورؤاها، سترك هذه الرؤية سارية المفعول، بل أكثر ضرورة للتقليل من تبعات الخضوع للاقتصاد الإسرائيلي،

طوق النجاة من الإختزالية السياسية للتسوية، ومن الأوهام التي يسوقها مقاتلو التنمية حسب تسمية صبيح صبيح.

تستند التنمية الميثاقية إلى مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الأول لعام 1968، والتي تتضمن تعريفات واضحة للأرض، والشعب، والتاريخ/ الهوية، أو كما يعبر الشيخ لفلسطين، والفلسطينيين، والفلسطنة. هذا الميثاق، والتنمية المنبثقة عنه، يشكلان أفق التحرر البديل للتسوية المطروحة. ويستوعبان في ثناياهما، جميع أشكال المقاومة (يضرب الشيخ أمثلة، من المقاومة المسلحة في مخيم جنين، لنموذج المقاومة الشعبية المتمثلة بالمقاطعة الثقافية وحركة التضامن العالمية، وصولاً إلى أشكال من المقاومة الثقافية التي عبر عنها بيت الشعر الفلسطيني واتحاد الكتاب).

التنمية المنشودة؛ حاملة ومحمولة

اكتسب الجدل حول التنمية، أهمية خاصة في السياق الفلسطيني، ليس لما يفترض أن تحققه التنمية، من تحسين أو تغير أو تحول في أوضاع الناس الاقتصادية والمعيشية فحسب، بل كون التنمية في الحالة الفلسطينية، جزءاً من الحالة الصراعية القائمة، بمعنى أن «تنمية» وفق المقاربات المهيمنة، لن تكون سوى أداة إضافية تضمن تفوق الاستعمار الصهيوني وإدامته، ناهيك عما تحدثه من اختلالات وتشوهات في المجتمع الفلسطيني،

صحيح أن الترتير، يطرح مكونات التصور الفلسطيني للتنمية، باعتبارها أداة مقاومة وتحرير، وإحلال التحول لاجتماعي بديلاً للحكومة الرشيدة، إلا أنه ثمة غموض يكتنف التركيب الذي يقترحه بين نموذج سن الذي يعنى بالقدرات؛ الحريات السياسية، والفرص الاجتماعية، والتسهيلات الاقتصادية، والشفافية، والأمن الحمائي، والحالة الفلسطينية، حيث يعبر بالقول: «النهج السني يمكن أن يفهم على أنه ترجمة اقتصادية-تنموية لنهج فلسطيني سياسي تنموي اقتصادي أتبع في السابق، خاصة في مراحل الانتفاضة الأولى، حيث كانت حركات التحرر الوطني الفلسطينية تدعو إلى محاربة الكولونيالية والاستعمار والاعتماد على الذات».

وإن كانت التنمية بالحماية الشعبية، شكلت حجر أساس لكثير من المراجعات النقدية لمفهوم التنمية، وأضفت على البديل الفلسطيني المطروح جزءاً رئيساً من ملامحه، مع تباين الباحثين اللاحقين في مقارباتهم للاقتصاد-سياسية للتنمية، فإن التنمية الميثاقية، التي صكها عبد الرحيم الشيخ، تشكل الوجه الآخر للتنمية، والتي تضع الثقافي والهوياتي والتاريخي، في قلب مفهوم التنمية، وشرطاً محورياً لتحقيقها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن مرجعية هذه التنمية -أي الميثاقية- تعيد المشروع الوطني التحرري لأصالته، كتضاد كامل مع المشروع الصهيوني، ولعل في ذلك

ولعل العودة إلى استلهام تجربة الانتفاضة الأولى، لا تخلو من النوستالجيا، لكنها في المقابل ليست حيناً يوتوبيا، خاصة أن السياق العالمي للنضال الحقوقي في كثير من القضايا، أثبت نجاعة الحواضن الشعبية للنضال والمقاومة، المعبر عنها بالحركات الاجتماعية على وجه الخصوص. يضعنا علاء العزة وليندا طبر أمام قراءة ثاقبة للمقاومة الشعبية في ظل الاستعمار الاستيطاني، مؤشرين إلى أهمية تشكل الوعي السياسي التحرري، وتحوله إلى ممارسة جماهيرية، تستطيع تملك أدواتها الكفاحية، وتوجيهها إلى الأهداف التحررية، دون أن يقتصر ذلك على شكل واحد من المقاومة الشعبية (لاسيما السلمية واللاعنفية)، إذ أن النماذج المقاومة تتسع لتجارب شتى بدءاً من حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وصولاً إلى تجربة مخيم جنين.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه التنمية أحد حوامل المشروع الوطني التحرري، كونها تشكل حالة اقتصادية تشتغل على جبهتين، انعاقية من الاحتلال واقتصاده والتبعية له من جهة، ونضالية اجتماعية ضد مظاهر الفقر وغياب العدالة من جهة أخرى، والمتأصلة في الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية المهيمنة على السوق الفلسطينية، وفي صيغة التسوية السياسية القائمة على «توظيف» نخب سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية مهمتها ضبط المجتمع الفلسطيني بما يضمن استدامة الصيغة هاتيك.

تسهم في إعادة تركيبه بما يطبع الاحتلال فيه، فيما أن تنمية وفق منظور سياسي- وطني- مقاوم، هي الأداة الفلسطينية التي يمكن أن تسهم في الانعتاق والتحرر، بدءاً من الصمود في وجه الاحتلال وإجراءاته، وصولاً لمعاكستها ونقضها ومقاومتها.

وهذا يضع التنمية المنشودة في موضع حامل رئيس لمشروع مقاومة الاحتلال والتحرر، تقول آلين كتب: «بما أن التحرر الوطني صيرورة تاريخية... فهناك نوع من التنمية المقاومة التي تعيد إنتاج المجتمع وتخفيف وطأة الاحتلال...». غير أن كتاب، تنتهي إلى تحديد الغرض من ذلك، بأنه مرحلة تحضيرية لدولة فلسطينية ديمقراطية كاملة السيادة. ولعل هذه إحدى نقاط الضعف الرئيسة في كثير من الكتابات النقدية الفلسطينية، سواء أعلقت بالتنمية، أم بالمشروع الوطني الفلسطيني ككل. إذ ينتهي التحليل ليس إلى معارضة جذرية للتسوية القائمة، بل لتحسين نتائجها، التنموية والسياسية على حد سواء. رغم أن غالبية هذه التحليلات تنطلق من، وتعني تماماً، غايات المشروع الاستعماري الصهيوني، ودوره ووظيفته الاستعمارية، والعولمية في المنطقة، ما يجعل الوجود السياسي الفلسطيني (حتى وإن عبر عنه بدولة كاملة السيادة)، رهينة دائمة، إن لم يتم تفكيك المشروع الصهيوني بكامله.

القضايا الأربعة التي تم اختيارها في هذه المراجعة (اللاسياسي الفلسطيني، المواجهة المركبة، مكونات البديل التنموي، التنمية حاملا للمشروع الوطني ومحمولة من قبل الطبقات الشعبية). وإن كان ثمة اختلاف في تفاصيل هذه القضايا، فإن ذلك يشكل أرضية للحوار بين الأطراف ذات المصلحة بالتغيير، وإعادة التفكير لا بالتنمية فحسب، بل الأهم، بالمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

وإن كانت هذه الورقة لا تهدف لصياغة مفهوم للتنمية، إلا أنه يمكن القول، أن مفهوما للتنمية تحت شرط استعماري، لا بد أن يتضمن محورين رئيسيين، لا انفصام بينهما. الأول، أن تكون التنمية جزءا من مشروع تحرري، يبدأ بالانفكاك عن اقتصاديات المستعمر وبناءه المختلفة، بما يشمل تقليل الاعتمادية والتبعية، والاستثمار في الموارد المحلية، وصولا إلى تعزيز القدرة على الصمود، والانتقال إلى مقاومة سياسات المستعمر ومعاكستها. أما الثاني فيتعلق أساسا، بالبعد الوطني- المحلي، الذي يقوم أساسا على توطين السياسات والإجراءات والمبادرات ذات المضامين التنموية، اجتماعيا، بمعنى ملكية الطبقات الشعبية للتنمية فكريا، وممارسة، وحماية. وبذا يمكن القول، إن مفهوم التنمية، يقوم، ويتقوم، بفكرتين أساسيتين؛ التحرر والعدالة.

فإنها -أي هذه التنمية- تحتاج لحامل اجتماعي- طبقي، محصن بوعي تحرري مضاد للعلاقات الكولونيالية سواء أعبرت عنها سياسات الاحتلال أو التدخلات الدولية أو الوكلاء المحليين لهم. وقد عبر سيف دعنا عن ذلك، باعتبار التنمية خيارا شاملا، يقف على أرضية سياسية، كمشروع مضاد للاستعمار الصهيوني، ويحمل أبعادا شتى، اقتصادية-سياسية، وثقافية، واجتماعية تقوم على تنظيم اجتماعي قادر على أن يشكل الحامل لهذه الخيارات.

خاتمة

ارتكزت هذه المراجعة الموجزة للأدبيات، إلى نوع رئيس من الأدبيات (مع إطلالة أقل على غيرها)، التي يمكن اعتبارها نقدية، مع اختلاف توجهاتها الفكرية والمنهجية. وقد تضع هذه النقطة بالذات هذه المراجعة أمام تساؤل مبرر؛ معرفي وفكري-سياسي على حد سواء، كيف يمكن وضع كل هذه الأدبيات في سلة واحدة، رغم تباين أرضياتها، وربما نتائجها؟ هنا يمكن الإجابة أن غرض المراجعة كان تأطير هذه الجهود النقدية في صورة كلية، كونها -بالحد الأدنى-؛ أولا، تنطلق من موقف يرفض المقاربات المهيمنة للتنمية، والتي عبر عنها فلسطينيا منذ أوصلو، ثانيا، تحاول البحث عن بدائل تنموية قادرة على الانعتاق من التبعية للاقتصاد الصهيوني، وأخيرا، أنها تتفق في الإطار العام على

- Crush, op. cit., 4 .21
- Tetzlaff, D. (1991) "Divide and conquer popular culture and social control in late capitalism", *Media, Culture, and Society*, 13,9 .22
- Said, E. (1993) *Culture and Imperialism*, New York, Vintage Books, 7 .23
- Said, E. (1995) *Orientalism*, New York, Pantheon, 3 .24
- Said, E. (1995) *Orientalism*, New York, Pantheon, 3 .25
- Crush op. cit., 5 .26
- Rist op. cit., 22 .27
- Lebowitz, M.A. (2004) "What Keeps Capitalism Going?" *Monthly Review*, 16 .28
- Lefebvre, H. ([1974] 1991). *The production of space*, translated by D. Nicholson-Smith .29
- Cambridge: Blackwell, 31 .30
- ديفيد هارفي، حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي، ترجمة محمد شيا، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 131 .31
- ibid., 84 .32
- هارفي، ص 254-255 .33
- Lefebvre, H. (2003). «Space and the State,» in N. Brenner, B. Jessop, M. Jones, and G. MacLeod (Eds.), *State/space: A reader*. Maiden, MA: Blackwell, 85 .34
- ibid., 94 .35
- يقصد بالباب الحوار هنا، التفاعل الجدلي بين النظرية والممارسة، وبين الواقعي والمعرفي، وبين المنطلقات المنهجية وغاياتها. ووفق ذلك، تصبح المعرفة النقدية العالمية، أداة حوار مع الواقع المحلي، لاستنطاقه وفهمه، لإسقاط مقولات جاهزة وناجزة عليه، ثم العودة إلى الواقع بممارسات تغييرية واعية. انظر/ي كيف تحرك طارق دعنا من السياق الفلسطيني، لنظريات ما بعد التنمية، والعودة إلى السياق الفلسطيني، بما يسميه الجمع بين العمل التنموي والمقاوم. حيث يخلل الشرط الاستعماري الصهيوني، مروراً بأوسلو، والتحول إلى مشروع
- Esteva, G. (1992) "Development", Sachs, W., *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books, 8 .1
- Sachs, W. (1992) *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books, 1 .2
- Esteva, op. cit., 10 .3
- Crush, J. (ed.), (1995) *Power of Development*, London and New York, Roudedge, 11 .4
- Leys, C. (1996) *The Rise and Fall of Development Theory*, London, James Currey Ltd, 4 .5
- Rist, G. (1999) *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*, New York, Zed Books, 40 .6
- Escobar, A. (1995) *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*, New Jersey: Princeton University Press, 60 .7
- Banuri, T. (1990) "Development and the Politics of Knowledge: A Critical Interpretation of the Social Role of Modernization Theories in the Development of the Third World", New York, Oxford University Press, 32 .8
- ibid., 34 .9
- Escobar, op. cit., 74 .10
- Petras, J. and Veltmeyer, H. (2001) "Are Latin American Peasant Movements Still a Force for Change? Some New Paradigms Revisited", *Journal of Peasant Studies*, 28, 2, 85 .11
- Banuri, op. cit., 30 .12
- Petras and Veltmeyer, op. cit., 89 .13
- ibid., 89 .14
- Schuurman, F.J. (ed.) (1996) *Byond the Impasse: New Directions in Development Theory*, London, Zed Books, 188 .15

والتنمية في فلسطين، جنيف: مؤسسة التعاون، 1996.

43. مؤخرًا، وبعد تولي محمد اشتية لرئاسة الحكومة، ففز إلى سطح التداول مصطلح التنمية العنقودية، الذي اقترحه كمدولة حكومية للخروج من الأزمة الاقتصادية، تقوم الفكرة على الاستثمار في الموارد المحلية المتاحة بتجميعها ضمن عناقيد، وبشكل مناطق يراعي موارد كل منطقة على حدة. وبرغم بريق الفكرة ووعودها، إلا أنها ستكون هي الأخرى عرضة لذات المعوقات، طالما أن الخطوط العامة للحكومة والسلطة بقيت على ذاتها. وهي العمل من داخل منظومة الهيمنة لا تحديها. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: سامر سلامة، التنمية العنقودية والاستثمار في الموارد المحلية، على الرابط: <http://maanews.net/Content.aspx?id=992016>.
وكمال هماش، التنمية العنقودية، رؤية جميلة بلا مكنات، على الرابط: <https://www.alhadath.ps/article/99575>.

44. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، زحمة الخطط والمبادرات التنموية لفلسطين: نقاط الالتقاء والاختلاف، رام الله: ماس، 2014، ص 4.

45. علاء الترتير وأبراهيم الشقافي، «التنمية كأداة للمقاومة والتحرر»، في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 20.

46. آدم هنية، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع التنمية في فلسطين، في: ليندا طبر وآخرون، مصدر سابق، رام الله: مركز دراسات التنمية، 2012، ص 47.

47. إياد الرياحي، «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية»، في: آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 21.

48. يشير الترتير والشقافي، إلى أن التخطيط الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، والذي انتهى إلى التبنّي الكامل للمقاربات النيوليبرالية، مر بثلاث مراحل،

كولونيالي جديد، صمم كيانية سياسية فلسطينية خاضعة لجهات نيوليبرالية معولمة، ليقف بعدها عند اسكوبار وأهداف نقد ما بعد التنمية؛ البديل الكلي لمصلحة الجنوب، المعرفة المحلية، الموقف النقدي من الخطاب الغربي، وأخيراً تعزيز التنوع والتعددية، ليعود قارنا السياق الفلسطيني، عاكسا تلك الرباعية النقدية بالأجندة الوطنية، العمل الجماعي، التسييس، وإنتاج المعرفة. في: طارق دعنا، «نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟ نظرية ما بعد التنمية، تجربة ما قبل أوسلو وآفاق الحركات الاجتماعية» في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، دراسات في واقع التنمية في فلسطين، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012، ص 197-226.

37. مؤتمر التنمية من أجل الصمود، وثائق المؤتمر 1984، ص 33.

38. محمد اشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، عمان: دار الجليل، 2011، ص 356.

39. فراس جابر، «خصخصة فلسطين»، في: آيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010، ص 81-82.

40. عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1988، ص 7-8. ومن الجدير ذكره، أن سمارة يعتبر أحد أهم الرياديين في الحقل التنموي الفلسطيني، وأحد أصحاب السبق الأوائل في المجال منذ باكورة أبحاثه في السبعينات التي ركزت على اقتصاديات المناطق المحتلة، وعلاقة التلخف بالإلحاق.

41. نيثيا ناغاراجان، «التنمية في ظل الاستعمار»، في ليندا طبر وآخرون، نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري، رام الله: مركز دراسات التنمية، 2012، ص 58.

42. يوسف الصايغ، التنمية في فلسطين: الفرص لاحتمالية والمعوقات الفعلية، في ندوة إعادة الإعمار

لحالة مركبة؛ استعمار مباشر وتبعية بنوية لعلاقات شمال-جنوب. في: حازم النملة، «مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحلي: مراجعة نقدية في/ من زمن التنمية الفلسطيني»، في: آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 177.

56. لورا عدوان، زراعة في مواجهة الاقتراع، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011، ص 13.

57. عبد الرحيم الشيخ، «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية والثقافة»، في مجموعة باحثين، تحرير: ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 161.

58. خليل نخلة، أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان، رام الله: مواطن، 2004، ص 24.

59. إياد الرياحي، «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية»، مصدر سابق، ص 54.

60. عمر جعبري سلامنكا، طريق نسيج الحياة وفضاءات التنمية في الضفة الغربية: عندما يتحول الاستيطان الكولونيالي إلى تنمية، ص 78-79.

61. انظر/ي بهذ الصدد إياد ريّاحي، حيث يورد تفاصيل التدخل الأمريكي، عبر التمويل والتدريب وحتى إنشاء شركات الأمن الخاصة، وطبيعة مهامها خاصة في ملاحقة والتضييق على المقاومين والناشطين السياسيين. في إياد الريّاحي، المصدر السابق، ص 31-44. وعلاء الترتير، تجريم المقاومة: حالة مخيمي بلاطة وجنين للاجئين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 111، صيف 2017، ص 122-139.

62. يرصد رجا الخالدي وصبحي سمور أربعة مكونات رئيسة في خطاب السلطة الفلسطينية المتعلق بإقامة الدولة، على رأسها ضمان الأمن وسيادة القانون، إلى جانب المؤسسات الرقابية، وتعزيز الخدمات الحكومية لكسب ثقة المواطنين، ونمو القطاع الخاص. أنظر/ي: رجا الخالدي وصبحي سمور، النيوليبرالية بوصفها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة

الأولى استمرت حتى عام 1996، حيث اتسمت سياسات السلطة وبرامجها بنوع من التخبط وسوء استخدام المصادر، لتجد نفسها لاحقا تحت ضغوط الدول والجهات الممولة، ناهيك عن الاحتلال وخاصة عبر تجريف الموارد والبنى التحتية وذلك حتى عام 2004. لتنتهي السلطة الفلسطينية مقتنعة، بل ومروجه لهذه المقاربات، خاصة بعد تولي سلام فياض رئاسة الحكومة في العام 2007. انظر/ي: علاء الترتير وإبراهيم شقّاق، «التنمية كأداة للمقاومة والتحرر»، مصدر سابق، ص 17-18.

49. عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، مصدر سابق، ص 28.

50. انظر/ي: سيف دعنا، «من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي»، في مجموعة باحثين، تحرير: ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 55-59. وطارق دعنا، «نحو تنمية بديلة... نفس المصدر، ص 199-200.

51. ليندا طبر، «الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى وقوة الشعب»، في ليندا طبر وآخرون، مصدر سابق، ص 229. ويمكن العودة إلى هذا التحول في اللغة والمصطلحات، ودلالاته الخطائية المرتكزة إلى البعد التقني والمهنة والمصطلحات المعولمة، إلى صبيح صبيح، مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.

52. علاء الترتير، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012، ص 19.

53. جبريل محمد، سوق بلا سيادة، مصدر سابق، ص 14.

54. علاء العزة، «وهم الشباب» في موقع السفير الإلكتروني: <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3348>

55. انظر/ي مثلا حازم نملة: خضوع الحالة الفلسطينية

- تكوين الحركة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 88، 2011، ص 76-78.
63. ليلى فرسخ، الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 205.
64. أميرة سلمى، «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية: مراجعة مفاهيمية»، في آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 158. آيات حمدان، المساعدات وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مصدر سابق، ص 15.
65. يمكن الرجوع هنا إلى: عبد الرحيم الشيخ (محررا)، المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة، رام الله: مواطن، 2011. رامى سلامة، تسليح التعليم العالي في سوق محاصر، المرصد التنموي، عدد 4، 2012، ص 7-23. جبريل محمد وهند بطة، التعليم العالي بين الحق فيه وفوضى السوق، رام الله: بيسان، 2018.
66. آيات حمدان، المساعدات وتشكيل الفضاء الفلسطيني، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012، ص 12-15.
67. أميرة سلمى، «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية: مراجعة مفاهيمية»، في آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 137-138.
68. أميرة سلمى، المصدر نفسه، ص 140-141.
69. صبيح صبيح، مقاتلو التنمية، مصدر سابق، ص 45.
70. فراس جابر، «الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة»، في المرصد التنموي، عدد 3، 2011، ص 11.
71. علاء الترتير، القطاع الخاص: تنمية في اتجاه واحد، مصدر سابق، ص 7.
72. فراس جابر، «الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة»، مصدر سابق، ص 26.
73. سيف دعنا، «من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي»، في مجموعة باحثين، مصدر سابق، ص 44.
74. سارة روي، قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي، ترجمة محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
75. آدم هنية، ص 47.
76. عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، مصدر سابق، ص 43-44.
77. جورج كرزيم، «الفاعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال»، في مجموعة باحثين، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين، مصدر سابق، ص 93-100. وأيضا يمكن العودة إلى سيف دعنا، للوقوف على مقترحاته لتوطين الاقتصاد الاجتماعي، في المصدر نفسه، ص 69.
78. علاء الترتير، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، مصدر سابق، ص 16.
79. علاء الترتير، القطاع الخاص، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، مصدر سابق، ص 22.
80. عبد الرحيم الشيخ، «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية والثقافة»، في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 158-159.
81. عبد الرحيم الشيخ، «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية والثقافة»، في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 171-180.
82. آلين كتاب، مقدمة وهم التنمية، مصدر سابق، ص 10.
83. انظر/ي: مروان درويش وأندرو ريغبي، الاحتجاج الشعبي في فلسطين: المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. مع أهمية الانتباه، مع كثافة المادة وعمقها، إلى أن هناك انحيازاً واضحاً للمقاومة المدنية السلمية، على حساب المقاومة المسلحة،

المراجع

باللغة العربية

- لدرجة توجي بإدانة الشكل المسلح من المقاومة، أو بأقل تقدير، محاولة التقليل من دورها، أو مكانتها في الوعي التحرري الفلسطيني.
- 84. انظر/ي: علاء العزة وليندا طبر، المقاومة الشعبية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.
- 85. يدفع توفيق حداد تحليله خطوة إضافية، باتجاه ما يسميه رفض استخراج الربيع السياسي، الناجم عن تسويق وهم الاستقرار السياسي للتسوية، ويعتبر أن تنمية بديلة يجب أن تنزع الشرعية عن مثل هذا المشروع الذي يستمر في إنكار الحقوق الأساسية للفلسطينيين، انظر/ي: توفيق حداد، «الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية: تقييم وبدائل»، في ليندا طبر وآخرون، مصدر سابق، ص 115.
- 86. سيف دعنا، «من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي»، في مجموعة باحثين، مصدر سبق، ص 68.
- اشتية، محمد. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، عمان: دار الجليل، 2011.
- الترتير، علاء. القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
- الترتير، علاء. تجريم المقاومة: حالة مخيمي بلاطة وجنين للاجئين. مجلة الدراسات الفلسطينية 28، عدد 111 (صيف): 122-139، 2017.
- جابر، فراس. الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة. مجلة المرصد التنموي، عدد 3: 27-11، 2011.
- حمدان، آيات. المساعدات وتشكيل الفضاء الفلسطيني، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
- الخالدي، رجا، وصبحي سمور. 2011. النيوليبرالية بوصفها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية 22، عدد 88 (خريف): 93-74، 2011.
- درويش، مروان، وأندرو ريغبي. الاحتجاج الشعبي في فلسطين: المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.

- روي، سارة. قطاع غزة : السياسة الإقتصادية للإفقار التنموي، ترجمة محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
 - سلامة، رامي. تسليع التعليم العالي في سوق محاصر. المرصد التنموي. عدد 4، 2012.
 - سمارة، عادل. التنمية بالحماية الشعبية. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1988.
 - الشيخ، عبد الرحيم (محررا). المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة. رام الله: مواطن، 2011.
 - الصايغ، يوسف. التنمية في فلسطين: الفرص لاحتمالية والمعوقات الفعلية. في ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين. جنيف: مؤسسة التعاون، 1996.
 - صبيح، صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.
 - طبر ليندا، وآخرون. نحو اقتصاد سياسي للتحضر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. رام الله: مركز دراسات التنمية، 2012.
 - عدوان، لورا. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.
 - العزة، علاء. 2015. وهم الشباب. موقع السفير الإلكتروني:
- <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3348>
- (تاريخ الدخول: تشرين أول 30، 2019)
 - العزة، علاء، وليندا طبر. المقاومة الشعبية
- تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلة. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.
- كتاب، آيلين، وآخرون. وهم التنمية. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010.
 - شاهين، ناجح، تحرير. دراسات في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
 - محمد، جبريل، وهند بطة. التعليم العالي بين الحق فيه وفوضى السوق. رام الله: بيسان، 2018.
 - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، زمة الخطط والمبادرات التنموية لفلسطين: نقاط الالتقاء والاختلاف. رام الله: ماس، 2014.
 - مؤتمر التنمية من أجل الصمود، وثائق المؤتمر 1984.
 - نذلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان. رام الله: مواطن، 2004.
 - هارفي، ديفيد. حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي، ترجمة محمد شيا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

باللغة الإنجليزية

- Petras, J. and Veltmeyer, H. (2001) "Are Latin American Peasant Movements Still a Force for Change? Some New Paradigms Revisited", *Journal of Peasant Studies*, 28.
- Rist, G. (1999) *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*, New York, Zed Books.
- Sachs, W. (1992) *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books.
- Said, E. (1993) *Culture and Imperialism*, New York, Vintage Books.
- Said, E. (1995) *Orientalism*, New York, Pantheon.
- Schuurman, F.J. (ed.) (1996) *Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory*, London, Zed Books.
- Tetzlaff, D. (1991) "Divide and conquer popular culture and social control in late capitalism", *Media, Culture, and Society*, 13,9.
- Banuri, T. (1990) "Development and the Politics of Knowledge: A Critical Interpretation of the Social Role of Modernization Theories in the Development of the Third World", New York, Oxford University Press.
- Crush, J. (ed.), (1995) *Power of Development*, London and New York, Roudedge.
- Escobar, A. (1995) *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*, New Jersey: Princeton University Press.
- Esteva, G. (1992) "Development", Sachs, W., *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books.
- Lebowitz, M.A. (2004) "What Keeps Capitalism Going?" *Monthly Review*.
- Lefebvre, H. ([1974] 1991). *The production of space*, translated by D. Nicholson-Smith. Cambridge: Blackwell.
- Lefebvre, H. (2003). "Space and the State," in N. Brenner, B. Jessop, M. Jones, and G. MacLeod (Eds.), *State/space: A reader*. Maiden, MA: Blackwell.
- Leys, C. (1996) *The Rise and Fall of Development Theory*, London, James Currey Ltd.